تصورات حول تمويـــــل التعليم العالي

■ أ. د. بشير أحمد سعيد
كلية الآداب / جامعة الفاتح

مقـــــدمة :

يشهد التعليم العالي زيادة حادة في تكاليفه و نفقاته في بداية الألفية الثالثة سنة بعد أخرى ، و ذلك بسبـــب الإقبـــال عليه من كل فئات المجتمع ، وعلى الرغم من أن معظم الدول في العالم ؛ المتقدمة و النامية على السواء ، تنفق بســـخاء على التعليم إلا أن مستلزماته التسيرية في إرتفاع مستمر ، و بما أن التعليم في أغلب الدول ما زال يعتمد على ما يخصص له من الميزانية العامة من أموال لسد نفقـــات العملية التعليمية إلاّ أنها مع ذلك لا تكفي متطلبات التعليم بحكم إرتفاع معدل الالتحاق به .

و من هنا بدأ البحث عن بدائل لتمويله يستأثر بإهتمام المسؤولين في قـــطاعات التعليم بكافة مستوياته ، فقد عقدت العديد من المؤتمرات و الإجتماعيات المحـــلية و الإقليمية و الدولية لدراسة أســـاليب تمويله و تحســـينه ، و شـــاركت إلى جانب الدول ، المنظمات العاملة في مجالات التربـــــية و الثقـــــافة و العلوم في وضع تصورات و حلول للمشاكل و العراقـــيل التي تواجهها الدول في موضوع تطوير التعليم العالي ، و كيفية إيجاد مصادر إضافية للإسهام في تمويله .

و في هذه الورقة رأينا عرض و مناقشة بعض الملاحظات الأولية حول مصادر تمويل التعليم العالي و البحـــــــث العلمي و مناقشـــــــــتها في ظل الأزمات الإقتصادية ، مركزين في ذلك على واقعنا العربي بصفة خاصة .

صلة التعليم بالإقتصاد :

هناك صلة عضوية بين التعليم و الإقـتصاد ،و بـمعنى أدق هناك صلة بـين التعليم العالي و الرخاء الإقـتصادي في أي بـلد ، فإذا لم يتوفر المزيد من التعليم العالي الأفضل ، فإن العديد من البـلدان النامية سـتواجه صعوبـات متزايدة في الإستفادة من الإقتصاد العالمي الذي يستند إلى المعرفة ، و قـد خلصت الدراسـة التي قام بها فريق عمل البنك الدولي للتنمية سنة 2000 مسيحي ، حـول التعليم العالي في الدول النامية إلى أن أنظمة التعليم في هذه الدول تعاني ، و بشكل مزمن من قلة التمويل ، في الوقت الذي تواجه فيه إرتفاعاً في طلبات متصاعدة عليها ، فكثيراً ما تكون هيئة التدريس في البلدان النامية قليلة المؤهلات ، وتفتقـر إلى الحـوافز ، وتعاني من تدنٍ في المرتبات ، مما يدفع البعض إلى القيام بـأكثر من عمل ،و أما الطلاب فإن التدريس الذي يحصلون عليه ضعيف و مناهجهم غير مناسبـة ، هذا إلى جانب أساليب التدريس التي عفا عليها الزمن ، و هذه متقاربات يجب من وجهة نظرنا ، أن لا تُهمل ، إلاّ إنه من المفيد أيضاً القـول بـأن هذا لا يمنع من وجود استثناءات قد تكون ملحوظة ، فالتعليم هو الركيزة الأساسية في التنمية ، فإن صلُح التعليم صلحت التنمية و إزدهر الإقـتصاد ، فالتعليم يسـهم في التنمية من خلال إعداده للقوى البشرية العاملة التي يؤهلها للمجتمع ، و إيجاد كفاءات عالية .

كانت هناك حاجة ماسة إلى إنشـاء مؤسسـات للتعليم العالي تهدف إلى تزويد الأفراد بالمعرفة المتقدمة و المهارات اللازمة ، و يتعين على هذه المؤسسات دمج البرامج المبتكرة في العلوم و التكنولوجيا بحيث تتكامل مع مناهجها ، و بذلك يكون من شأنها الربط بين مؤسسات التعليم و الإقتصاد .

و قد ظهرت أعراض نشوب الأزمة الإقتصادية العالمية منذ منتصف السبعينات

(من القرن الماضي) تقريبـاً ، و الخروج من هذا النفق المظلم الطويل ليس أمراً سهلاً يمكن توقعه خاصة لبلدان العالم الثالث ، و حتى للعديد من البلدان المتقـدمة الأخرى ، و الحقيقة اليوم أنها تخوض مرحلة تاريخية يظهر النمو الإقتصادي فيها أدنى مما كان خلال المراحل السابقة ، و بـاتت المشـاكل المرتبـطة بـالتطور الإقتصادي أكثر حساسية (كالتضخم – و البطالة – و العجز المالي و غيرها)

فعند النظر للترابـط الوثيق بـين الإقـتصاد والتعليم تكون خيبـة الأمل مريرة ، ذلك أنه كلما تأثر الإقـتصاد سلبـياً كان تأثيره سـلبًاعلي قـطاع التعليم ، وبسبب ذلك الحال يعد التبـاطؤ العام لنمو الميزانيات العامة المرصودة للتربية والتعليم ذا تأثير سلبي واضح على تأخر هذا القطاع ، ومن الملاحظ بشكل واقعي أن مدى العودة الإفتراضية للإزدهار الإقتصادي سيكون محدوداً ، فلا تنبؤ بنمو جديد مهم ذا تأثير واضح للميزانيات المخصصة للتربية والتعليم قياساً بـما هو مطلوب فعلاً .

تبقي مشكلة العلاقة بين مدخلات التعليم ، ونوعيتها ، مسألة غير مدروسـة كما ينبغي ، وهي ما تزال غير معروفة بالقدر المطلوب حقـاً حـتى اليوم ، فإذا ما تم تحديد النظر في مجمل النفقات الجارية وحـدها ، يتبـين أن كافة النظم التعليمية تقريباً تخصص ما لا يقل عن 75% من مواردها مرتبات للمعلمين ، وبقية المنتسبين من الجهاز الإداري ، والعمالة المسـاعدة ، فعلى الرغم من الإرتفاع المطرد في كلفة الوحدة التعليمية خلال العقـود الثلاثة من الألفية الثالثة ، إلا أن كافة الدلالات تشير إلى أنها أعلي بكثير من الإنحـراف التضخمي للعملات النقـدية للعديد من البلدان العربـية خلال الفترة المذكورة ذاتها ، ولايبـدو أن هذا الإرتفاع في كلفة الوحدة التعليمية يرافقه تحسيناً مهماً لنوعية الخدمات التعليمية ، ويبقى الإعتقـاد

بإمكان تراجع النتائج المدرسية النوعية أكبر من الإعتقاد بتحسينها.

البلدان العربية خلال الفترة المذكورة ذاتها ، ولايبدو أن هذا الإرتفاع في كلفة الوحدة التعليمية يرافقه تحسيناً مهماً لنوعية الخدمات التعليمية ، ويبقى الإعتقاد بإمكان تراجع النتائج المدرسية النوعية أكبر من الإعتقاد بتحسينها.

لقد أوضحت العديد من الدراسات الميدانية مثل (جان كلود 1991 ، كيث ليوين 1986) إن الإلتحاق بالجامعات في الدول العربية علي الأقل لم يجنِ الكثير مما يُعوّل عليه سوى إنتاج خريجين دون الكفاءة المطلوبة ، يتقاضون فيما بعد مرتبات عالية ، وبمعنى آخر تأمين استمرار الإمتيازات القائمة ، وتحميل المجتمع برمته تكاليف باهظة ، أي بمعنى أن المخرجات لا علاقة لها بحاجة المجتمع .

والملاحظ هنا أن : الأزمة الإقتصادية التي ضربت اقتصاديات السوق منذ ظهور آثار ما يسمى بالعولمة إلى إرتفاع شديد للمجهود العام لصالح التعليم العالي في معظم بلدان العالم المتقدمة و النامية على حد سواء ، فضعفت إدارة رصد الأموال العامة للتعليم و البحث العلمي بسبب اشتداد الضغط على الميزانيات العامة في كافة البلدان ، و تباطؤ النشاط الإقتصادي في العديد منها ، إضافة إلى تفاقم نفقات عديدة (كالنفقات العسكرية خلال الحرب الباردة) ، فأصبحت النتائج واضحة فيما يواجهه قطاع التعليم و البحث العلمي من أزمات مالية حادة ، و هي أعمق بكثير مما تشير إليه الإحصاءات الكلية ، و لا يمكن التغلب على ذلك إلاّ من خلال وضع حلول جديدة ومبتكرة لمواجهة إحتياجات التعليم و متطلباته .

إذن هناك اتفاق على أن قطاع التعليم و البحث العلمي يعاني من أزمات خطيرة ، و تزداد خطورة هذه المعاناة في وقتنا الحاضر بسبب اشتداد سيطرة

التكنولوجيا الحديثة و الإقتصاد العالمي الجديد المتمثل في العولمة و تبعاتها على البلدان النامية و الفقيرة منها خاصة ، فلم يعد التوسع و التجديد في الأنظمة التعليمية و البحثية ترفاً ، بل أصبح ضرورياً و ملحاً ، كونه الأداة الضاربة الرئيسية في التصنيع و التنمية الإقتصادية ، فالحاجة ماسة جداً إلى مهندسين و أطباء و إداريين و تقنيين رفيعي المستوى و مدربين تدريباً جيداً بهدف إنشاء صناعات فعالة و مرافق عامة تسهم في تنمية المجتمع بصورة سليمة ، و يعني ذلك إعطاء الأولوية المطلقة في مجال تمويل التعليم و البحث العلمي على كافة مستوياته .

و تبقى إشكاليات تمويل التعليم و البحث العلمي عديدة و متنوعة ، تعاني منها العديد من بلدان العالم ، و تعد أزمة التمويل اليوم أوسع و أعمق مما كانت عليه سابقاً ، حيث لوحظ أن العديد من الدول في مجتمعات العالم الثالث خاصة ، قلصت نسب حصص تمويل التعليم و البحث العلمي من الميزانية العامة مقارنة بما كان عليه في الماضي ، مما دفع المعنيين بالتفكير جدياً في إدخال تغييرات كثيرة لإيجاد إلى نماذج تمويلية يغلب عليها غموض الطابع المختلط وكانت معظمها خالية من التنسيق فيما بينها ، باعتبارها اتُخذت بعجالة لتدبير الأمر فى حينه ، و هناك في المقابل آراء أخرى تعطي حلولاً مبتكرة تستحق التقييم و التحليل و جعلها نقاط انطلاق نحو إصلاحات أشمل و أكمل .

إن نمو الطلب على التعليم أصبح هائلاً في كافة أنحاء العالم منذ منتصف القرن العشرين و لا سيما في البلدان الصناعية ، و تبعتها بسنوات قليلة في البلدان النامية ، و قد أسهمت العوامل الديموغرافية ، و توسع طموحات الأفراد و الأسر ، إسهاماً كبيراً في ذلك النمو إلى إن وصل في بعض الأحيان إلى حد

الإنفجار ، حيث بلغت أعداد الطلبة المقبولين في المدارس و الجامعات حـدوداً لم تبلغها من قبـل درس مسـجلة بـذلك نمواً إنفجارياً في غالبـية بـلدان العالم الثالث ، و رافق هذا التوسـع الهائل مجهودات مالية ضخمة لصالح التعليم حـيث خصصت الميزانيات العامة حصصاً مرتفعة لهذا القطاع ، إلا أن ذلك لم يسـتمر حيث حصلت إنعكاسات واضحة في إتجاه التمويل الخاصة بقطاع التعليم و البحث العلمي ، فلوحظ أن الغالبية الكبرى من البلدان (المتقدمة أو النامية على حد سواء) قد عمدت إلى تقليص هذه الحصة المالية من الخزينة العامة ، أو إبقائها على حالها دون زيادة على أقل تقدير ، و ترتب على الزيادة السـكانية و التقـدم العلمي زيادة الطلب على التعليم ، وبناءًا عليه فإن كثيراً من دول العالم و منها دولنا العربـية لن تستطيع ان تفي بمتطلبـات توفير التعليم لجميع الراغبـين فيه لأن نفقـات التعليم ستكون باهظة و تتجاوز قدرات هذه الدول .

و نظراً لأهمية موضوع تمويل التعليم و البحث العلمي وموقفه المحرج ، عمدت معظم بلدان العالم إلى القيام بدراسة أساليب جديدة لتمويل هذا القـطاع الحـيوي و العام و إيجاد أنماط أخرى تربـط العلاقـة بـين الدولة و النظم التربـوية و التعليمية و البحـثية ، و مراعاة لخصوصية كل مجتمع و إختلاف الأوضاع ، و تعارضها أحياناً أوصى العديد من ذوي الخبرة و الدراية إلى إعتماد تطور يتجسد في إستبعاد الحلول القصوى ، فلقد سعت البـلدان و المجتمعات التي تعتمد على التمويل العام و الرقابة الحـكومية إلى مزيد من التمويل الخاص و إلى تحقيق إستقلالية أكبر (و خاصة على مستوى التعليم العالي) ، بينما اتجهت بلدان أخرى – كاليابان مثلاً – حـيث كانت السـيطرة للمؤسسـات التعليمية الخاصة (غير المعنية) ، إلى إعتماد المساعدات العامة أو إلى زيادتها و إلى تعزيز رقابة

القطاع العام للقطاع الخاص .

و لقد تميزت معظم الإصلاحات التي طبقت في العديد من البلدان (النامية خاصة) بطابع التدابير الجزئية المستعجلة ، أكثر مما كانت إصلاحات شاملة مدروسة بعناية ، و لكن لابد من القول إنه من المقبول جداً ضمن التحليل الإقتصادي إجازة الإستنتاج دون لبس لضرورة تعزيز مثل هذه التدابير و تقويتها مادامت الحلول الحاسمة في مجال التمويل الخاص بقطاع التعليم غير متوفرة ، و تبقى القيود جسيمة و متنوعة ، و قد أعطى التاريخ نظماً مختلفة للتعليم بإستثناء حل علمي واحد مثالي للمشكلة ، و من الخطأ الجسيم افتراض تغيرات جذرية لا تأخذ في إعتباراتها القيود العملية و الإجتماعية و الثقافية ، و النظام السياسي في كل مجتمع ، و من أجل إيجاد حلول تناسب كل مجتمع بعينه لابد من الأخذ في الإعتبار كل هذه القيود شريطة تحديد الأهداف و الأولويات بوضوح ، و وضع ما يناسب المجتمع من قواعد و معايير .

ما زال المصدر الرئيسي ، إن لم يكن الوحيد لتمويل قطاع التعليم و البحث العلمي ، في العديد من البلدان النامية ، ملقى على كاهل الميزانية العامة للدولة ، و ظل حجم هذه الموارد قليلاً جداً مقارنة بما هو مطلوب فعلاً لسد احتياجات هذا القطاع الحيوي و الهام للقيام بالواجبات المطلوبة منه ، و لتحقيق الأهداف المرجوة في التنمية الوطنية ، و خاصة بعد التحديات الواسعة ، و التطورات السريعة بالنظم العلمية و المعلوماتية و الإتصالات الحديثة الحاصلة اليوم في العالم أجمع في ظل ما يسمى بالعولمة ، و يقتصر هذا التمويل في معظمه على دفع أجور و مرتبات العاملين فيه بصورة أساسية .

و تجدر الملاحظة هنا إلى أنه منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة

(اليونسكو) نشرت مقالاً ضمن نشرة قطاع التربية الصادر في أبريل – يونيو 2003 مسيحي بعنوان (من يدفع كلفة التعليم) جاء فيه أنه على المستوى العالمي تحمل ميزانية الدولة بحدود 63% من كلفة التعليم ، و توفر العائلات و المجتمعات المحلية و القطاع الخاص و المنظمات غير الحكومية ما لا يقل عن 35% من هذه التكلفة ، بينما تغطي المساعدات الدولية حوالي 2% منها فقط .

وجاء في دراسة أجرتها مؤخراً كل من اليونسكو ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (DECD) إن الاستثمار في التربية و النمو الإقتصادي يسيران خطوة بخطوة ، و أن إنفاق حكومات منظمة مجلس التعاون الإقتصادي و التنمية على التعليم لا يتعدى 12.7% من ميزانياتها العامة ، و أكدت الدراسة أن تكلفة الطالب الواحد في المدارس الإبتدائية في بلدان هذه المنظمة يبلغ حوالي 4.229 دولاراً سنوياً ، تتزايد هذه التكلفة لتصبح بمعدل 5174 دولاراً سنوياً في المدارس الثانوية وتصل إلى 11,422 دولاراً سنوياً في الجامعات و المعاهد العليا .

و قبل الولوج في محاولة إيجاد الإجابة الناجحة لسؤال بقي مطروحاً منذ عقود عديدة حول : من عليه أن يدفع فواتير التعليم و البحث العلمي ؟ قد يكون من المفيد الإطلاع على بعض التقارير ذات العلاقة بهذا الموضوع في عدد من الدول بمستويات إقتصادية متباينة ، فقد جاء في نشرة التربية و العلوم بعددها الخامس الصادر عن قطاع التربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (اليونسكو) إن البلدان الفقيرة نسبياً تنفق أقل من بلدان منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية ، فالمملكة الأردنية مثلاً أنفقت سنة 2000 مسيحي ، ما يعادل 5% من ميزانياتها على التعليم ، و هي حصة لا تتعدى ما أنفقته دولة غينيا بيساو (4.8%) مقارنة بما أنفقته أسبانيا مثلاً (11.3 %)و النرويج (15.6 %)و في الوقت ذاته

تقلصت المساعدات الدولية ، مما حدا بحكومات تلك البلدان للجوء إلى الأهالي أنفسهم لمساعدتها على تحمل كلفة التعليم ، و ذلك من خلال دفع أثمان بعض التجهيزات و الرسوم المدرسية بشكل متزايد .

وتذكر النشرة أن أكثر من 40% من تمويل التعليم في البراغواي والتشيلي والصين يأتي من القطاع الخاص ، ويأتي تزايد التعليم الخاص وبأشكاله المختلفة دفعة مضافة للمساهمة الفعالة بنشر العلوم والتربية في المجتمع ، فقد زاد عدد مدارس ما يدعي بالمجتمع المحلي في دولة مالي مثلا: (حيث يبلغ معدل الأمية فيها 70%) ، من 175 مدرسة سنة 1995 إلي أكثر من 1500 مدرسة سنة 2003سيحى ؛ أي أكثر من ثلث المدارس الإبتدائية جميعها ، ويزداد التحاق بالمدارس الخاصة بشكل كبير علي المستويين الثانوي والجامعي ، وتقوم المدارس الخاصة المستقلة بتعليم 63% من الشباب بهذين المستوين في البرازيل وحوالي 73% في الفلبين .

وفي الواقع : إن معظم المحولات التي تهدف إلى توسيع قاعدة الموارد الخاصة بتمويل قطاع التربية والتعليم والبحث العلمي بقيت تفتش عن مصادر جديدة لهذا التمويل ، أو بزيادة مساهمة المصدر القائم أصلاً ، ولا شيء يثبت ، في معظم دول العالم الثالث خاصة ، أن تلك المحاولات والمبادرات قد أستطاعت تحسين أوضاع التعليم لتصل إلي مستويات الطموح ، واليوم لابد من العودة إلى علم الإقتصاد ، والإستناد إلى نظرياته حول التمويل الأمثل للتعليم والبحث العلمي ، حيث يؤكد علم الإقتصاد بخلاصة عامة مفادها : أن (التمويل المختلط يفضل التمويل العام المطلق ، والتمويل الخاص البحت) .

ومرة أخرى يتسائل المعنيون في هذا المضمار ما إذا كان ينبغي أن يترافق

التمويل المختلط مع نظام ازدواجي من المؤسسات التعليمية ؟ حيث تعتمد المدارس والمؤسسات التعليمية والبحثية الرسمية في تمويلها بصورة حصرية من مصادر خاصة ،وهنا يرى علم الإقتصاد أن التمويل المختلط مطلوب ومرجو للمؤسسات الرسمية والمؤسسات الخاصة علي حد سواء .

وهنا، في هذا الإطار ، يمكن الإستفادة من أطروحات الفريقين المختلفين في الرؤية حول مصادر التمويل الخاصة بالتعليم والبحث العلمي ، آراء الفريق الأول تطرح حججها لصالح التمويل العام ، بينما يطرح الفريق الثاني حججاً تؤكد ضرورة الإعتماد علي التمويل الخاص لقطاع التعليم ، ومرة أخرى يفوز الحل الوسط المشترك بين الفريقين الذي يبرر كلاً من التمويل العام والتمويل الخاص في آن واحد لقطاع التعليم ، وذ لك إنطلاقاً من أن مهمة التعليم والبحث العلمي ، ماهي إلاّ عملية أو سيرورة تغير خصائص متليقها، فتسمح لهم بإشباع العديد من إحتياجاتهم الآنية والمستقبلية ، أما المجتمع بصورة عامة فينظر للتعليم والبحث العلمي بعين التقدير والمكانة العالية ، وأن هذا القطاع ليس سلعة تباع في الأسواق وتشترى على أسس تجارية بحتة .

وعند الحديث عن الدعم المالي للمؤسسات التعليمية والبحثية لابد مرة أخرى من وضع هذا الدعم تحت شكلين :

1– الدعم المالي لخدمة الهدف العام للمؤسسة التعليمية

2– دعم لتحقيق أهداف محددة من المؤسسة التعليمية ذات العلاقة .

ففي الشكل الأول من الدعم المالي ، تستخدم الأموال لتمويل الوظائف التربوية العامة للمؤسسات التعليمية ، على أساس ميزانيات سنوية تحتسب تبعاً لصيغ تمويلية معقدة بعض الشئ ، وتغذي من إعتمادات تمنحها الإدارات الرسمية

المختصة ، ويبقى هذا الشكل مقيداً عند الجهة الدافعة والجهات المدفوع لها (وتشمل بصورة عامة مرتبات العاملين بالقطاع ، والأمور الأساسية المعروفة الأخرى)

أما الشكل الثاني من الدعم أو المساعدات المخصصة فتمنح للمؤسسات التعليمية من أجل أغراض محددة تعود على المجتمع بالمنفعة .

ومرة أخرى : من المفيد أن يكون الدعم المالي للمؤسسات التعليمية مشروطاً بتنفيذات معينة يتم التعاقد عليها بين المانح و المؤسسة التعليمية ، أو دعم غير مشروط ، و تبين في معظم بلدان العالم أن المساعدات العامة غير المقيدة بشروط كانت ضعيفة إلى حد كبير ، و قد أنفردت بريطانيا قبل عقدين من الزمن بشكل إستثنائي إذ ظلت لفترة طويلة تمنح الجامعات مساعدات مالية سخية غير مشروطة ، إلا أن هذه الخطوة لم تشجع كثيراً على التجديد و المنافسة أكثر مما شجعتها المساعدات المشروطة ، و لم توفر المساعدات غير المشروطة أية حوافز فضلاً عن أنها تنزع إلى التقلص مع الزمن .

أما المساعدات المخصصة و المحددة لتحقيق أهداف معينة فلا تضمن هي الأخرى الإستقرار الذي تحتاج إليه المؤسسة التعليمية في الأجل الطويل ، كون مثل هذا الدعم المخصص أو المحدد لا يمنح غالباً إلا تبعاً لأولويات الساعة و لأهواء الهيئات المنتخبة أكثر منها على أساس مخطط إنمائي منطقي .

و يمكن أن تتمثل الحوافز الضرورية لحث مؤسسات التعليم على التجديد و التطور بمساعدات أساسية تعتمد فيها صيغ تمويلية مرتبطة بمعايير موضوعية ، منها :

1-إعداد الطالب .

2- برامج تطوير محددة باتفاق و تعاون بين المؤسسة التعليمية و الجهة الممولة على أساس تعاقدي .

ومن المهم التأكيد بأنه يجب إن لا تعتمد المؤسسات التعليمية و مراكز البحـــوث في تمويلها المالي على خزينة الدولة بصورة حصرية ، أو على الرسوم و الأقساط التي يقوم الطلاب بدفعها ، أو حتى كليهما معاً ، فمن المعلوم و المسلم به عموماً أن كافة المؤسسات الإنتاجية ، و المجتمع برمته مستفيد بصورة آنية مباشرة أو بعيدة المدى أو حتى غير مباشرة ، عليه يكون من المبـــرر المقـــنع أن يتحـــمل الجميع أقساطاً من تكلفة التعليم ، و من جهة أخرى تستطيع المؤسسات التعليمية و المراكز البحثية ، و خاصة مؤسسات التعليم العالي ، أن تجني إيرادات من ممتلكاتها إضافة إلى خدماتها الإستشارية التي تستطيع تقديمها إلى جهات إنتاجية و خدمية معنية .

فلابد إذن من آليات و أسس تسهم في التخفيف عن كاهل الميزانية العامة للدولة وتمويل الأنشطة التعليمية و البحثية في مختلف الإتجاهات السليمة المطلوبة ، فيما لو أريد لهذا القطاع النهوض به إلى المستويات المطلوبة عالمياً ، و هنا يمكن تقديم المقترحات المذكورة أدناه كمصادر لتمويل التعليم و البحث العلمي :

1- يشير أحد تقارير منظمة اليونسكو (1995) إلى أن المصادر الرئيسية لتمويل التعليم و البحث العلمي في بلدان العالم الثالث تعتمد أساساً على :

أ- الميزانية العامة للدولة .

ب- المنح الأجنبية الثنائية و الإقليمية .

ج- منح المنظمات الدولية .

و هنا تؤكد العديد من التقارير و الدراسات التي تقوم بـــها اللجان الدولية المعنية بقضايا التعليم و البحث العلمي ، إلى ضرورة تخصيص نسبة لا تقـــل عن 6 % من

الناتج القومي الإجمالي للتعليم في المجتمع .

2- الإستفادة القصوى من مبـــاني المؤسســـات التعليمية و البحـــثية و أجهزتها و أدواتها و خبرائها ، و ذلك من خلال إستثمارات مختلفة : كإنشاء مشـــاريع ذات صلة بـــتخصصاتها التعليمية و البحـــــثية : (مكاتب إستشـــــارية - معارض علمية - وكالات خدمات كتنظيم مؤتمرات و غيرها) .

3- خدمات بحوث تطبيقية مرتبطةً إرتباطاً مباشـــراً بـــعمليات الإنتاج الخاص بالمؤسسات الإنتاجية على مختلف مستوياتها حيث يمكن إعتبار ذلك شكلاً متميزاً من الإستثمار الإنتاجي المحقق على يد المؤسسات الإنتاجية ، و هناك صلة وثيقة أُخرى تربط بين البحث التطبيقي وتدريب العاملين في المؤسسة الإنتاجية المعنية و بالتالي يصبح في وسع المؤسســـات الإنتاجية من جهة و المؤسســـات التعليمية و البحثية من جهة أخرى عقد إتفاقات تعاون تعود بالمنفعة و الفائدة على الطرفين معاً ، و لا تكون مثل هذه الإتفاقات ناجحة ما لم تبق محددة الأهداف و النطاق .

و لابد من الإشارة هنا إلى أنه بإســـتطاعة البحـــوث التطبيقـــية إنتاج مزيد من الموارد للمؤسسة التعليمية إذا ما عمدت هذه المؤسســـات إلى إســـتغلال ملكيتها الفكرية ، و منحت مؤسســـات الإنتاج بـــراءات تجيز لها إســـتغلال الإختراعات المكتشفة في مختبراتها ، مساهمة منها في نقل التقنيات الحديثة ، إن هذا يعد سبيلاً واعداً جداً ، لكن من الصعب ســـــلوكه ، و ذلك لأن تقـــــاليد البحـــــث العلمي الجامعي ، و الإنتشار الحر للمعرفة الجديدة لا تتوأم أبـــداً مع الســـرية الضرورية التي تحيط باكتشاف نتاج جديد في بيئة تنافسية ، و غالباً ما يعد نشر نتائج البحوث العلمية و التطبيقـــية على انه الهدف النهائي للنشـــاط العلمي ، إضافة إلى ذلك أن الكثير من المؤسســـات التعليمية و البحـــــثية في مجتمعات الدول النامية لا تملك

الخبرات المهنية الكافية لحماية أفكارها و تسويقها ، و رغم كل ذلك ينبغي على المؤسسات التعليمية و البحثية بذل الجهود الكافية للإستفادة من حقوق ملكيتها الفكرية كمصدر إضافي لتمويلها المالي .

4- مساهمة مؤسسات الإنتاج العامة و الخاصة :

قد يرى البعض إن مساهمة مؤسسات الإنتاج بالدعم المالي المقدم لقطاع التعليم قائم أصلاً و لو بصورة غير مباشرة من خلال دفع ما عليها من ضرائب أرباح لخزينة الدولة العامة ، إلاّ أن هناك وسائل متميزة أُخرى يمكن اللجوء إليها لتحفيز هذه المؤسسات الإنتاجية على تحمل نصيبها من هذا التمويل و من هذه الوسائل على سبيل المثال :

أ – ضرائب محددة تفرض على كتلة المرتبات الخاصة بكافة العاملين فيها ، ففي فرنسا مثلاً هناك ضريبة تدعى ضريبة التعلّم ، تفرض على كتلة الرواتب بنسبة 0.6 % على كافة المؤسسات الإنتاجية .

فرنسا مثلاً هناك ضريبة تدعى ضريبة التعلّم ، تفرض على كتلة الرواتب بنسبة 0.6 % على كافة المؤسسات الإنتاجية .

ب – ضرائب محددة تفرض على رقم المبيعات .

ج –هبات معفية من الضريبة تقدمها المؤسسة الإنتاجية إلى مؤسسات التعليم .

د– عقد إتفاقات بين المؤسسة الإنتاجية و المؤسسة التعليمية أو البحثية لتقديم خدمات محددة كوسيلة لحل مشكلة محددة لدى المؤسسة الإنتاجية .

هـ– توقيع عقود إتفاق بين المؤسسة الإنتاجية والمؤسسات الإعداد والتدريب، أو المعاهد الإنتاجية و المراكز التقنية ، و الجامعات ، لتأمين تدريب العاملين لدى المؤسسات الإنتاجية أثناء الخدمة من أجل تكييفهم مع الأعمال

المطلوبة منهم ، و تعليمهم مهارات جديدة من أجل الإندماج في البيئة التقنية الجديدة ، سريعة التطور التي تجتاح العالم اليوم و تؤثر فيه في كافة المجالات ، إذ ليس بإمكان المؤسسات الإنتاجية الإقتصادية الإضطلاع لوحدها بجميع هذه المهام.

و – يمكن أن تكون مساهمة المؤسسات الإنتاجية بدعم قطاع التعليم من خلال إفساح المجال أمام الطلاب للتدريب في منشآتهم خلال فترات الدراسة العملية و التطبيقية من أجل ردم الهوة التي تفصل بين المعرفة النظرية المجردة المكتسبة في مدرجات الدراسة ، و المهارات الإجرائية التطبيقية المطلوبة لمستقبلهم العملي بعد التخرج ، و نحن هنا في حاجة كبيرة لمثل هذا التدريس .

5– مساهمة المجتمع المحلي في نفقات التعليم :

و يأتي ذلك من خلال إستيفاء أجور ، و لو رمزية ، من كل طالب ، مع الأخذ بعين الإعتبار الإسهام غير المباشر للأسر الفقيرة التي تمثل الأجور لها عائقاً يحول دون مواصلة أبنائها للتعليم ، ويمكن ذالك من خلال إقامة نظام قروض مكفولة للطلاب شريطة الإستمرار بالدراسة وإعادة مبالغ القروض بعد التخرج والعمل ، ويرى العديد من الباحثين إن مثل هذا الإجراء قد يقلل من فرص الهذر ومن التكاليف في آن واحد .

6– إستيفاء تكلفة الدراسة للطلاب الراسبين كاملة ، بصورة مباشرة للقادرين على دفعها ، أو بقروض ذات معدل فائدة معلومة ، أو تأخير الدفع بضمانه إلى مابعد التخرج والعمل .

وفي هذا المضمار جاء في تقريرا للجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين –التعلم ذلك الكنز المكنون – لسنة 1999 أن دولة البرازيل تتكلف سنوياً

مبالغ قدرت بـــ 2.5 مليار دولار عن إعادة السنة الدراسية للطلاب الراسبين فقط .

7- إنشاء صناديق مالية مستقلة بإدارة مؤسسات خاصة تســهم في عضويتها كافة المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة ، ولها الحرية في جمع الأموال وإنفاقها علي التعليم والتدريب الأموال والبحــث العلمي ، وتكون هذه الصناديق تحـــت إشراف ومراقبة هيئات متخصصة من ذوي الخبرة والدراية الكافية في المجالات ذات العلاقة .

8- الضرائب النوعية : هناك إختلافات عديدة بين بلدان العالم المختلفة حــول نوعية ونسب الضرائب المفروضة والمخصصة للتعليم والبحــث العلمي ،ويأتي هذا الإختلاف إنطلاقاً من مقــدار إهتمام كل ودولة بــالتعليم والتدريب والبحــث العلمي ففي السويد مثلاً هناك ضريبة محددة تدفعها المصانع والشركات الخاصة تستخدم في تمويل التدريب المهني والصور الأخرى للتعليم ، وفي فرنســا هناك ضربية أخرى إجبارية تستقطع من مرتبات الموظفين مخصصة لتمويل التدريب وبدأ من سنة 1982مسيحــي ؛ فرضت في كوريا الجنوبــية ضرائب علي بــعض المنتجات ، وعلي دخل الأفراد ، من الإستثمار بلغت سنة 1987 حوالي 15% من ميزانية التربية ، وفرضت البــرازيل ضريبــة مقــداراها 2.5% علي مرتبــات الموظفين في القــطاع الخاص من أجل التعليم الإبــتدائي ، وفي الأردن بــلغت الضريبـــة المخصصة للتعليم العالي حـــــوالي 40% من ميزانية الجامعات الأردنية ، وفي الباكستان فرضت ضريبة على المواد المستوردة تخصص للتعليم في مدارسها ومعاهدها ، أما في بريطانيا فكان هناك نظام إجباري خلال الفترة من 1964 – 1973 لتقديم التبرعات من قبل أصحاب الشــركات والمصانع بــصفتها ضريبة خاصة للتدريب وفي سنة 1913 صار هذا النضام إجبارياً على أصحــاب

الشركات والمصانع للقيام بتمويل كامل لتدريب منتسبيهم تدريباً جيداً كماً ونوعاً .

تمويل التعليم في الوطن العربي :

يتحمل القطاع العام في الوطن العربي تمويل التعليم العالي بنسبة 200% في أغلب الدول العربية مع وجود مساهمة محدودة للقطاع الخاص في تمويل التعليم العالي من خلال إنشاء جامعات ومعاهد ومراكز خاصة ، ولعله من المفيد أن نذكر هنا بأن تجربة لبنان ، وتليها الأردن ، وإلى حد ما في كل من السعودية والمغرب ، من التجارب الناجحة في تخفيف عبء تكاليف التعليم العالي في هذه البلدان ، وترتفع نسبة المساهمة الخاصة في فلسطين حيث لا يدعم القطاع إلا نسبة لا تتجاوز 39% من إجمالي المسجلين بالتعليم العالي كما ورد في تقرير تنمية القوي البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية ، خلال الفترة من 1990 – 2000 الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم و المركز الديموغرافي في القاهرة ، حيث أن نفقات التعليم أصبحت باهظة في وقتاً يشهد التعليم زيادة كبيرة في جميع الدول العربية يقابله تقلص في الميزانيات المعتمدة بحكم الظروف الإقتصادية ،لذلك يبدو من الصعب جداً توفير الدول لكافة المتطلبات التعليم العالي بمعزل عن مشاركة المؤسسات الأهلية ، ولعله من المفيد أن الإشارة هنا نشير الأفضل إلى أنه من الأحسن أن تتحمل ميزانيات الدول العربية مسؤولية توفير التعليم الأساسي وما بعد الأساسي للقادرين ذهنياً ، وغير إقتصادياً ، ومن هنا يجب أن توجه الدعوة لمؤسسات المجتمع المدني ، والقطاع الخاص ، والإستثماري ، والقادرين ، للمساهمة في نفقات التعليم ، ولعل مشاركة هذه المؤسسات ستؤدى إلى جودة التعليم ، وتربطه بالإقتصاد ، وتفرض عليه رقابة من هذه المؤسسات الأهلية من أجل الإستثمار

الأمثل للعائد الإقتصادي من هذه العملية التعليمية .

التجربة الليبية في تمويل التعليم العالي :

وقد أنفردت ليبيا بتجربة لم يناظرها فيها أي بلد سواءً اكان عربياً أو أجنبياً في مجال تمويل التعليم العالي والبحث العلمي ، فالتعليم بكافة مستوياته مدعوماً من قبل الدولة دعماً كاملاً غير منقوص ، فهو بجميع مراحله وتفاصيله مجانياً بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معني ، فالدولة توفر المبني المدرسي ، والكتاب المنهجي ، وفي بدايات الثورة كانت الدولة توفر حتى القرطاسية ، هذا بالإضافة إلي جميع المستلزمات الدراسية المختبرية ، وما تحتاجه الأنشطة التعليمية من أجهزة ومعدات وتجهيزات ، توفرها الدولة مجانياً من خلال مصلحة المستلزمات التعليمية التي تم إنشاؤها بقرار من اللجنة الشعبية العامة ، كما عملت الدولة منذ إنبلاج الثورة علي صرف منح لطلبة الأقسام الداخلية ، علاوة علي إسكانهم مجاناً ، ودعم الطلبة لإكتساب الخبرات العلمية والعملية في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية ، وتصرف الدولة رواتب شهرية للموفدين .

كما تتحمل نفقات السفر للموفد وأسرته ، هذا بالإضافة إلى المخصصات السنوية المجازية لإقتناء الكتب والأجهزة والمعدات التي تدعو الحاجة إليها .

وكان الهدف هو تحقيق مبدأ التكافؤ ، وأصبح التعليم الجامعي حقاً مكتسباً للجميع بعد أن كان يحرم منه الكثيرين بسبب ظروفهم المعيشية وعدم قدرتهم علي تحمل تكاليفه الباهظة .

وقد رصدت الدولة للجامعات موازنات ضخمة سنوية حسب إحتياجاتها ووفقاً للمقترحات التي تقدمها اللجان الشعبية للجامعات ، ولعله من المفيد دعوة اللجان الشعبية للجامعات والكليات إلي ضرورة صرف جميع المبالغ المخصصة في

الوجه المرصودة لها وإستغلالها في تطوير الكليات والمؤسسات التي يشرفون عليها .

ومنذ عام 1990 بدأت اللجنة الشعبية العامة تفكر في طريقة تؤدي إلي تحسن موارد التعليم عن طريق التمويل الذاتي ، لكي تستطيع مواصلة مسيرتها ، والمحافظة على آدائها بمالايجعلها تتأثر بالظروف الخانقة التي تمر بها البلد نتيجة إنخفاظ الموارد النفطية ، والكل يعلم أن مثل هذه الوردات ليست دائمة ، بل هي مرهونة بظروف كثيرة تجعل من حالات التذبذب في الدخول عاملاً مقاوماً لحالة عدم الإستقرار ، مما جعل حمل التعليم وتمويله حملاً ثقيلاً على كاهل مؤسسات المجتمع وحدها ؛ ومن أهم المؤسسات التي يجب أن يسودها الإستقرار ، وترسخ فيها القيم والتقاليد هي مؤسسات التعليم بصفة عامة ، ومؤسسات التعليم العالي بصفة خاصة ؛ وقد دعت الضرورة إلى فتح أبواب التعليم التشاركي في كافة مراحله : (الأساسي والمتوسط والعالي) و أصدرت عدة قرارات و قوانين و لوائح لتنظيمه بكافة مستوياته ، و من هذه القرارات و القوانين ما يلي :

1- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (540) لسنة 1992 مسيحي ، بشأن لائحة التعليم الحر .

2- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (624) لسنة 1993 مسيحي ، بشأن لائحة تنظيم التعليم و التدريب المهني الحر .

3- القانون رقم (6) لسنة 1430 و . ر ، بشأن النظام التشاركي في مجال التعليم و الصحة.

4- قرار اللجنة الشعبية العامة لسنة 1430 و . ر ، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (6) .

وكنا نطمح عندما أصدر قانون التعليم التشاركي رقم (6) لسنة 1998 مسيحي أن تكون تجربتنا في تمويل التعليم رائدة إلا أنه بعد مرور عدة سنوات على تطبيق هذا القرار تبين – وللأسف – أن هناك إتجاهاً سلباً بالنظر إلى النتائج التي أفرزتها التجربة ، والتي تحتاج منا إلى إعادة نظر في اللوائح التي تنظمها ، ولابد من الفصل بين مرحلتين : (مرحلة التعليم الأساسي والمتوسط ، ومرحلة التعليم العالي " الجامعي ") فإذا قلنا إن التعليم الأساسي التشاركي يسير بدرجة معقولة فإن التعليم المتوسط يكاد يكون معدوماً وذلك لصعوبة توفير تكاليفه وإرتفاعها بعد أن أصبح تخصيصاً .

المراجـــــع :

1-جاك حلاق (1989) ، الآفاق المستقبلية للتخطيط التربوي ، مستقبليات – المجلد 19العدد الثاني ، ص 173-175 .

2- دانيال أ . مورالس غومس (1989) ، نحو نماذج جديدة لتخطيط التربية من أجل التنمية ، مستقبليات – المجلد 19 – العدد الثاني ، ص 205-221 .

3- سيلفان لوربيه (1989) ، نحو قيادة استراتيجية للتربية ، مستقبليات – المجلد 19 العدد الثاني – ص 285-296 .

4- إدوارد د . بو شامب (1985) ، التربية في اليابان المعاصر ، ترجمة محمد عبد العليم مرسي – الرياض –مكتب التربية العربية لدول الخليج –(1985) .

5- جان كلود إيشر و تيبري شوفاليه (1991) إعادة النظر في تمويل التعليم بعد الإلزامي مستقبليات – المجلد 21 – العدد الثاني – ص 309-331 .

6- كيث ليوين (1986) ، تمويل التعليم في زمن الركود الاقتصادي ، مستقبليات – المجلد 16 – العدد الثاني – ص 233-252 .

7- بيتر ر . س وليمس (1986) ، تمويل التعليم من موارد غير حكومية ، مستقبليات المجلد 16 – العدد الثاني – ص 253-266 .